

تحرك عاجل

صحفية مُعتقلة تواجه تهماً متعلقة بالإرهاب

مُثلت الصحفية ومدافعة حقوق الإنسان، إسرائا عبد الفتاح، أمام نيابة أمن الدولة العليا في 30 أغسطس/آب 2020، لاستجوابها بتهمة "الانضمام إلى جماعة إرهابية"، في إطار قضية جديدة برقم 855 لعام 2020، فيما تُحتجج بصورة غير قانونية.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدم نموذج الرسالة أدناه.

النائب العام حمادة الصاوي

مكتب النائب العام

مدينة الرحاب، القاهرة، جمهورية مصر العربية

فاكس: +202 2577 4716

تويتر: @EgyptJustice

السيد المستشار

تحية طيبة وبعد ...

نكتب إليكم للإعراب عن بواعث القلق بشأن استمرار الاحتجاز التعسفي للصحفية ومدافعة حقوق الإنسان، إسرائا عبد الفتاح. وتعتبرها منظمة العفو الدولية سجيناً رأياً احتُجزت لمجرد ممارستها السلمية لحقوقها في حرية التعبير، وتكوين الجمعيات والانضمام إليها، والمشاركة في الشؤون العامة. وتعرضت إسرائا للاختطاف، بينما كانت بالشارع في 12 أكتوبر/تشرين الأول 2019، على أيدي أفراد من قوات الأمن يرتدون ملابس مدنية، وظلت مُحتجزة بموقع سري، يُديره جهاز الأمن الوطني، أحد قطاعات الشرطة، لمدة ثماني ساعات، تعرضت خلالها للتعذيب، بحسب قولها. وأُحيلت في اليوم التالي

إلى نيابة أمن الدولة العليا، وهي إحدى فروع النيابة التي تختص بإجراء التحقيقات حول التهديدات الأمنية، وأمرت النيابة باحتجازها فيما يتعلق بالقضية رقم 488 لعام 2019، على ذمة التحقيقات بشأن اتهامها، دون الاستناد لأي أساس، بـ "مشاركة جماعة إرهابية في تحقيق أغراضها"، و"نشر أخبار كاذبة"، و"إساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي". واستجوبها وكيل نيابة أمن الدولة حول أنشطتها السياسية السابقة، ومنذ ذلك الحين، تجدد حبسها الاحتياطي، مع تجديد محكمة جنايات القاهرة حبسها لـ 45 يومًا آخرين آخر مرة في 24 أغسطس/آب 2020.

وفي 30 أغسطس/آب 2020، مُثِّلت إسرء أمام نيابة أمن الدولة العليا، لاستجوابها في إطار التحقيقات بشأن قضية جديدة برقم 855 لعام 2020. وتشمل القضية نشطاء مثل ماهينور المصري والصحفية سلافة مجدي، والمحامي الحقوقي محمد الباقر. وأُتهمت إسرء عبد الفتاح بـ "الانضمام إلى جماعة إرهابية"، و"الاشتراك في اتفاق جنائي الغرض منه ارتكاب جريمة إرهابية من داخل السجن". وأُخبر محامي إسرء منظمة العفو الدولية بأن وكيل نيابة أمن الدولة اتهمها بالتواصل مع أشخاص خارج السجن لنشر الإشاعات والأخبار الكاذبة، وزعم أنها تمكنت من ذلك في أثناء ممارستها التمارين الرياضية بساحة السجن، وخلال جلسات المحكمة، وحضورها إلى مكتب النيابة. وقالت إسرء إن التهم لا تستند لأي أساس، نظرًا لعزلها عن العالم الخارجي منذ 10 مارس/آذار 2020 وحتى 22 أغسطس/آب 2020، حينما علّقت السلطات كافة زيارات السجن، في ظل بواعث القلق بشأن تفشي فيروس كوفيد-19. وأمرت النيابة، بعد استجوابها، بحبسها 15 يومًا على ذمة التحقيقات.

ومن ثم، نطلب إليكم أن تُفرجوا عن إسرء عبد الفتاح، على الفور ودون قيد أو شرط، وأن تُسقطوا كافة التهم الموجهة بحقها. ونحثكم على أن تضمنوا إتاحة الوسائل لها كي تتواصل مع أسرتها ومحاميها بانتظام، ريثما يُفرج عنها. ونحث السلطات المصرية على أن تُفرج على الفور عن كل من اعتُقلوا لممارسة حقوقهم في حرية التعبير والتجمع سلمية، وعلى أن تتخذ التدابير لحماية صحة جميع السجناء، في ظل وباء فيروس كوفيد-19. ويجب أن تُجرى التحقيقات، بشكل مستقل ومستفيض، حول مزاعم تعرّض إسرء عبد الفتاح للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، ويجب أن يُقدم المُشتبه في مسؤوليتهم الجنائية إلى ساحة العدالة في إطار محاكمات عادلة أمام محاكم مدنية عادية، دون اللجوء إلى عقوبة الإعدام.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

معلومات إضافية

اختُطفت إسرائء عبد الفتاح، في ليلة 12 أكتوبر/تشرين الأول 2019، من سيارتها، قبل اقتيادها إلى موقع سري للاحتجاز يُديره جهاز الأمن الوطني، ومُنعت من الاتصال بأسرتها ومحاميها. وطبقاً لما رَوته إسرائء، هددتها ضابط من الأمن الوطني بالتعذيب، بعدما رفضت إخباره بالرقم السري لهاتفها المحمول. وبعد ذلك، دخل بعض الرجال إلى الغرفة التي تُحتجز بها، وبدأوا يضربونها على وجهها وجسدها. وعاد الضابط نفسه إليها وأمرها بفتح هاتفها مجدداً، وحينما رفضت، نزع قميصها وربطه حول عنقها، وهدد بخنقها قائلاً ما يلي: "حياتك مقابل الهاتف"، إلى أن أخبرته بالرقم السري، ثم قيّد يديها وساقيها ليمنعها من الجلوس أو حتى الانحناء وأبقاها في وضع الوقوف لحوالي ثماني ساعات. وحذرها ضابط آخر بأنها ستعرض للمزيد من التعذيب، إذا أبلغت النيابة بما وقع لها. وفي اليوم التالي، وصفت ما تعرضت له لنيابة أمن الدولة العليا، إلا أن النيابة حفظت بلاغها، ولم تأمر بإجراء أي تحقيقات. وأضربت إسرائء عن الطعام، بعد اعتقالها بفترة وجيزة، احتجاجاً على احتجازها وسوء معاملتها، ثم أنهت إضرابها في 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2019، بسبب تدهور حالتها الصحية.

وشملت القضية الأولى المرفوعة بحق إسرائء (القضية رقم 488 لعام 2019) مدافعة حقوق الإنسان والمحامية ماهينور المصري، والسياسي خالد داوود، وأستاذ العلوم السياسية، الدكتور حسن نافعة. ولم تقدم نيابة أمن الدولة، إلى اليوم، أي أدلة تُدين إسرائء سوى ملف تحقيقات جهاز الأمن الوطني، الذي لم يتسن لها ولا لمحاميها الاطلاع عليه.

وعُلِّقت السلطات المصرية في 10 مارس/آذار 2020، جميع الزيارات للسجون، بسبب المخاوف حيال تقشي وباء فيروس كوفيد-19. وأعلنت وزارة الداخلية في 15 أغسطس/آب 2020 استئناف زيارات السجون، بدايةً من 22 أغسطس/آب 2020، مع تنفيذ بعض القيود.

وسُمح لشقيقة إسرائء بزيارتها في 24 أغسطس/آب 2020، وعلمت بنقل إسرائء إلى مستشفى سجن القناطر في 23 أغسطس/آب 2020، إثر تعرُّضها لنزيف. وأخبرت إسرائء شقيقتها أيضًا بأنها تعاني تقلبات بضغط دمها وصعوبة في التنفس، مما أدى إلى تلقيها علاجًا بالأكسجين في مستشفى السجن.

وكانت إسرائء عبد الفتاح من بين أوائل مدافعي حقوق الإنسان في مصر الذين مُنعوا من السفر، على خلفية قضية التمويل الأجنبي للمنظمات غير الحكومية، المعروفة أيضًا بـ "قضية 173". ومُنعت إسرائء من استئلال طائرة من مطار القاهرة الدولي في 13 يناير/كانون الثاني 2015. ومنذ ذلك الحين، مُنع ما لا يقل عن 30 مدافعًا عن حقوق الإنسان وعاملاً بمنظمات المجتمع المدني من السفر، فيما يتعلق بـ "القضية 173".

وكانت إسرائء أيضًا من بين عدة مدافعين بارزين عن حقوق الإنسان، اعتُقلوا على إثر احتجاجات مُناهضة للحكومة قلما شهدتها البلاد، اندلعت في 20 سبتمبر/أيلول 2019.

لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية أو الإنكليزية

يمكنكم استخدام لغة بلدكم

ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2020

ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدكم، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: إسرائء عبد الفتاح (صيغ المؤنث)